هل الصهيونية عنصرية؟

بالاستناد إلى موهبته العظيمة على صعيد التفكير الإبداعي الأصيل قام ستانلي فِشْ في 1993 بنشر مقالة في **الأتلانتيك مونثلي** تتناول إحدى مفارقات العصر الخطيرة، العنصرية المعكوسة، تعبير متناقض أشاعه خصوم الرخاء والفعل الإيجابي، وبدرجةٍ أقل، عنصريون قرروا أن يلبسوا ثوب ضحايا تمييز الزنوج. في كتاباته النقدية والثقافية يبقى فِشْ غير قابل للتنبؤ، إذ أن جزءاً كبيراً من مناشداته للقراء يحبط بمقدار ما يمتع. وينجح فِشْ في خلق هذا الغموض وتعذر التنبؤ عن طريق اجتراح سلسلة من التناقضات التي تمكّنه من شحن أفكاره بآيات من المفارقة، السخرية، وجمع الأضداد (الصيف والشتاء على سطح واحد). غير أن فِشْ هذا يقع، أحياناً، في مطب التناقض مع نفسه ببساطة، خصوصاً حين يعلق على قضايا من خارج دائرة اختصاصه، كما يتجلى بوضوح حين يدس أنفه في موضوع الشرق الأدنى.

في مقالته **الأتلانتيكية**، وهي جزء من سجاله الشهير مع دينش داسوزا، يحاول فِشْ أن يبين أن العنصرية المعكوسة المزعومة مبررة تماماً بالظرف التاريخي. بعبارةٍ أخرى، يحق للزنوج أن

ينقضوا على أي فرصة متاحة للمطالبة بموقعٍ خاص وأن يحتفظوا "لأنفسهم بامتيازات ينكرونها على الآخرين"، لأن البيض دأبوا طويلاً على ممارسة التمييز ضدهم على امتداد التاريخ الأمريكي[1]. وتدعيماً لوجهة النظر الإشكالية هذه، يقوم فِشْ باستحضار الصهيونية في سياق أحد خطب جورج بوش الأول في الأمم المتحدة حيث قيل إن "مساواة الصهيونية بخطيئة العنصرية التي لا تطاق تحريف للتاريخ ونسيان لمعاناة اليهود الرهيبة في الحرب العالمية الثانية بل وفي التاريخ كله في الحقيقة"[2]. كتب فِشْ يقول:

> *ما حدث في الحرب العالمية الثانية هو أن ستة ملايين يهودي أُبيدوا على أيدي أناس عدّوهم أدنى منهم عرقياً وخطراً على نقاوة العرق الآري. وما حدث بعد الحرب العالمية الثانية هو أن الناجين من المحرقة أسسوا دولة يهودية - أي دولة مستندة إلى التاريخ اليهودي، القيَم اليهودية، والتقاليد اليهودية: دولة ذات مركزية يهودية باختصار. أما ما اعترض عليه الرئيس بوش فتمثل بخفة اليد المنطقية التي اعتُمدت لإعلان هاتين الظاهرتين متساويتين لأنهما كانتا تعبيرين عن الإقصائية العنصرية. ثم، كما قال بوش، تجاهل الفرق التاريخي بينهما - الفرق بين برنامج للإبادة من جهة وتصميم أولئك الذين نجوا منها على إقامة مجتمع يكونون فيه صناعاً للقوانين لا ضحايا لها من الجهة المقابلة*[3].

على الرغم من أن هذه الطبعة من الصهيونية ليست سوى خلاصة عامة قائمة على الحد الأدنى من عدد الكلمات، فإن خطاب فِشْ مثير للشك في أفضل الأحوال ومن شأنه أن يبدو مقيتاً بنظر جل القراء الفلسطينيين. فالصهيونية ليست، قبل كل شيء، من صنع الناجين من المحرقة. وزخم السعي لطرد السكان الأصليين من فلسطين لم يتبلور إلا في عصر الانتشار الواسع للاسامية في أوربا قبل ولادة هتلر بزمنٍ طويل. يضاف إلى ذلك أنني لم أقابل إلا القليل من العرب ممن يرون الصهيونية عنصرية فيعلنونها موازية للنازية الألمانية. يجري تطبيق العنصرية بدرجاتٍ متفاوتة من العنف. فحين ينادي أبيض زنجياً قائلاً: "يا أسود!" لا يموت أحد، غير أن ذلك ليس أقل عنصرية من القتل - فهو يخلق، فعلياً، بيئة مساعدة على حصول جريمة القتل. وحسب محاكمة فِشْ، لا تستحق ضحية التشهير العنصرية، بدلاً من النعت العبودي، أي عون لعدم وجود تكافؤ تاريخي بين الفعلين.

يتابع فِشْ كلامه ملخصاً خطاب بوش:

> *كان بوش يقول للأمم المتحدة: "انظروا، تمخضت قناعة النازيين بالتفوق العرقي عن سياسة إبادة منهجية؛ أما تجربة اليهود مع قرون الاضطهاد في جل بلدان العالم فلم يفرز إلا رغبة في إقامة وطن قومي يخصهم. إذا نجحتم، بطريقةٍ ما، في إقناع أنفسكم بأن الأمرين متماثلان، فإنكم تكونون، أنتم، المشوّشين أخلاقياً، والسبب في خللكم الأخلاقي هو أنكم نسيتم التاريخ"* (4).

يا له من قصر نظر كارثي! فالعلامة التاريخية التي يتحدث عنها فيما بين النازية والعنصرية المعكوسة ليست مستندة إلى أسس شبيهة بتلك التي يتصورها. الزنوج جرى جلبهم من أفريقيا واستُعبدوا في العالم الجديد، وفي الولايات المتحدة لاحقاً. وتبقى الأخيرة الدولة ذاتها التي قامت باستعبادهم، الدولة التي يطالبونها بالتعويضات الاجتماعية - الاقتصادية. ومهما أصر أحفاد مالكي العبيد على الإنكار، فإنهم استفادوا كثيراً من عمالة العبيد على صعيد الموارد التي حصلت عليها أمريكا البيضاء من ناحية، ومن حيث الامتياز المؤسسي الذي توفر للبيض جراء إخضاع الزنوج من ناحية ثانية. صحيح أن اليهود عانوا، بالمقابل، من المحرقة، ولكنهم طالبوا بالتعويض في فلسطين.

لم يشهد العالم العربي أي معسكرات اعتقال. لم يسبق لليهود أن جُمعوا في فلسطين وأُحرقوا في غرف الغاز. إذن، كيف يستطيع فِشٌ، دون أن يرف له جفن، أن يتجاهل حقوق السكان الأصليين الذين جردتهم عملية خلق إسرائيل من ممتلكاتهم؟ يبدو أن الفلسطينيين، ليسوا، بنظر فِشٌ موجودين، لأنه نادراً ما يأتي على ذكرهم في سياق تمجيده لاجتياح الأوربيين لأرضه، هذا الاجتياح الذي لا يعدو كونه، وفقاً لمعاييره الأخلاقية المثيرة للسخرية، أمراً مقبولاً تماماً لا لشيء إلا لأن الغزاة تعرضوا لعمليات الإبادة في مكان آخر. لو قرر زنوج أمريكا بعد وضع حد للعبودية بناء وطن لهم في الصين، مثلاً، (حيث يعتقد بعض متخصصي الشؤون الأفريقية بأن جذور الأفارقة تمتد إلى الصين)، وبادروا إلى الحلول محل 700000 صيني لا علاقة لهم بالعبودية الأمريكية من قريب أو

بعيد، لبدا الأمر مثيراً للغضب بنظر فِشْ ولما حاول أن يعقلن مثل هذا الطرد للسكان من أمكنتهم الأصلية بحجة أن الزنوج عانوا في الولايات المتحدة. ومع ذلك فإنه ينجح في عقلنة طرد الفلسطينيين من وطنهم بذرائع أخلاقية مماثلة لأن الفلسطينيين يُعدون خفيةً، في الولايات المتحدة، دون الإسرائيليين كبشر (ودون الأوربيين الذين اقترفوا الجرائم الفظيعة التي يُعد الفلسطينيون، بطريقة ما، مسؤولين عنها). كان من شأن خطاب فِشْ أن يكون مناسباً تماماً لو كانت إسرائيل واقعة في ألمانيا.

ومع ذلك فإن تلك الذريعة لا تلبث أن تنحدر إلى مرتبة الحجة المسوِّغة للتطهير العرقي. حتى إذا استطاع المرء أن يبرر خطاب فِشْ القائم على امتلاك يهود أوربا للحق الأخلاقي في إقامة دولة في بقعة آسيوية كثيفة السكان (احتمال مشكوك به)، تأسست إسرائيل في 1948، فإن كاتباً ولو بذكاء فِشْ كان من شأنه أن يواجه صعوبةً في إقناع أي قراء عقلاء بأن لاستيطان إسرائيل الراهن الضفة الغربية أي علاقة بالمحرقة أو قابل للتسويغ بهذه المحرقة. إذا أراد فِشْ أن يضفي أي قدرٍ من المرجعية الأخلاقية على خطابه، فإن عليه أن يسجل أن للفلسطينيين، استناداً إلى ما حصل في التاريخ، حقاً في مطالبة إسرائيل بالتعويض. يبدو فِشْ ناسياً أن جل المشروعات الاستيطانية قد بُررت بمزاعم التعرض للاضطهاد. وبالتالي فإن الطهرانيين، البيوريتانيين، الذين كانوا يعانون أشد المعاناة في إنجلترا، كانوا متمتعين بحق اجتثاث الهنود (الحمر) من جذورهم. وكان البوير، المهمشون في هولندا، يتصرفون تصرفاً منطقياً حين حلوا محل زنوج جنوب أفريقيا في التماسهم التعويض

والخلاص. يسوق منطق فِشْ، إذن، سابقة خطرة، إذ يضيف المعاناة في خانات: "مستحقة"، "غير مستحقة" و"مؤسفة ولكنها حتمية". المعاناة الفلسطينية تقع في الخانة الأخيرة، مما يؤدي، أقَصَد فِشْ ذلك أم لا، إلى تقليص إنسانية الفلسطينيين عبر جعلهم قابلين للاستغناء عنهم، خصوصاً مع إجبارهم على تحمل ظروف معيشية بالغة الشناعة وإثارة الرعب ثمناً لخطايا اقترفها الأوربيون فيما الأمم التي حصلت فيها المحرقة تعيش في بحار من الوفرة والرخاء بالمقارنة.

لم نقم بعد ولو بالإتيان على ذكر السؤال الأكثر إثارةً للجدل الذي طرحه فِشْ: هل الصهيونية عنصرية؟ يجيب هو بالنفي. أما أنا فسيتعين عليَّ أن أجادل بأن جواب فِشْ، مثل باقي أفكار مقالته، مضلِّل من الألف إلى الياء.

ما الصهيونية؟

مثل عدد كبير من معلقي وسائل الإعلام، يخفق فِشْ في تعريف الصهيونية في مقالته. ما أكثر ما يجري الحديث المحموم عن الصهيونية من قبل عدد كبير من اليهود والعرب، على حدٍّ سواء، دون تحديدها أكثر الأحيان ربما بسبب كونها بالغة التعقيد ولأن مؤيديها وخصومها يتبنون فكرة معممة عنها (أو عما يجب أن تكون)! ومع ذلك فإن مناقشة ما إذا كانت الصهيونية عنصرية دون المبادرة في الوقت نفسه إلى تحديد ما نعنيه بكلمة **الصهيونية** من شأنها أن تكون لا متعذرة الدفاع عنها وحسب بل وإقراراً بالإخفاق الخطابي والبلاغي.

أما بالنسبة إلى سؤال: "هل الصهيونية عنصرية؟" فإن جوابي أنا أيضاً هو "لا". غير أننا إذا أعدنا صياغة السؤال وقلنا: "هل ثمة نزعة عنصرية محفورة في صلب الصهيونية؟" فإن من شأن جوابي أن يكون: "نعم؛ وعلى نحوٍ غامر" لأن الصياغة شديدة التبسيط حتى تُقال بمثل هذه الثقة. **فالإرهاب** بالمفرد لا يوحي، كما سنرى، إلا بمقارنة فلسفية تبسيطية. وبوصفنا مفكرين مهتمين بتحرير فلسطين، نجدنا أكثر استفادةً من تركيب الجمع بين الصهيونية والعنصرية وصولاً إلى تطهير مقارباتنا للغدر الإسرائيلي في الأراضي المحتلة من أي قدرٍ من الاختزالية. إنني أفضل جوانب الصهيونية التي تستخدم، بوعي أو دونه، مفاهيم الإقصاء والاستبعاد في سياق عنصري، جراء الحرص على، أقله، تصفية العنصرية إن لم يكن مناصرتها الصريحة.

تعريفات الصهيونية وفيرة التباين. فرابطة مناهضة التشهير (ADL) تعرّفها بعبارة "الحركة القومية اليهودية للانبعاث والتجدد في أرض إسرائيل - مسقط الرأس التاريخي للشعب اليهودي"[5]. وتلاحظ الرابطة أن الصهيونية "تواصل كونها الحركة القومية الرائدة لأكثرية اليهود الذين يؤمنون بدولة إسرائيل، يؤيدونها ويتماهمون معها في طول العالم وعرضه. ودولة إسرائيل، حلم الشعب اليهودي بوطن قومي، إن هي، بنظر الشعب اليهودي، إلا ما كانته جملة الحركات التحررية في أفريقيا وآسيا بنظر شعوبها"[6]. وناسية أن عراق اليوم هو "مسقط الرأس التاريخي للشعب اليهودي، الفعلي، تختار الرابطة تعريف الصهيونية من منطلقات تحررية على الرغم من أن المقارنة مع حركات التحرر الآسيوية

والأفريقية باطلة. تميل الرابطة، على ما يبدو، إلى الخلط بين الصهيونية والحركة الوطنية (القومية) الفلسطينية. ويتعمد تعريفها حذف الفلسطينيين، مفضلاً التركيز على السيادة اليهودية.

أكثرية تعريفات الصهيونية تحذو حذو هذه المقاربة. فليزا كاتز تدعوها "الحركة القومية الداعية إلى استعادة الشعب اليهودي للسيادة اليهودية واستئنافها في صهيون [فلسطين]"[7]. وتلاحظ أيضاً أن "البعض يرى أن على الصهيونية أن تتركز على تحقيق الاعتراف العالمي بإسرائيل وطناً يهودياً في حين يرى آخرون أن عليها أن تهتم بتحقيق السلام"[8]. ومنظمة السلام الآن الإسرائيلية الليبرالية تقع في الخانة الثانية، على الرغم من أنها، هي الأخرى، تبدو مبتلية بداء النسيان فيما يخص سكان فلسطين الأصليين. فعضو المنظمة جدعون دي رمبا يقول إن "الصهيونية هي الإيمان بأن لإسرائيل حقاً في الوجود بوصفها دولة يهودية ديمقراطية – لا أكثر ولا أقل"[9]. من شأن مثل هذا التعريف أن يبقى عديم المعنى لو لم يتمخض حلم رمبا الطوباوي عن إطلاق فيض من الدعاية. فأي دولةٍ ديمقراطية جديرة، دون أدنى شك، بدعم العالم كله. غير أن إسرائيل ليست دولة ديمقراطية إلا إذا نسينا 3.5 مليوناً من الفلسطينيين في المناطق المحتلة، و1.2 مليوناً من الفلسطينيين في إسرائيل نسياناً كاملاً، ويا لها من مهمة مدهشة ينجح رمبا في إنجازها بإطلاق جملة إنشائية واحدة! ويزداد تعويله على الدعاية تجلياً حين يأتي على ذكر صهيونية تقدمية: "تنبأ تيودور [هرتزل] بدولة يهودية يتمتع فيها اليهود والعرب بالمساواة الكاملة كمواطنين"[10]. من الواضح أن رمبا أخفق في قراءة كتابات آفي

شلايم، سيمحا فلابان، زئيف شتيرنهل، محمد هيكل، إدوارد هندرسون، وليد خالدي، إيلان بابيه، أو مؤلفات مئات المؤرخين الآخرين الذين يوردون كلام هرتزل المؤيد لطرد الفلسطينيين وتحويل الباقين إلى عمال يدويين. هذه الاختزالية تحول الصهيونية إلى صيغة عامة، غير ملهمة من صيغ الاستعمار الاستيطاني، مترعة بداء النسيان الذي يحرص المستوطنون على مأسسته في خيالهم حين يصبحون أمة.

لعل مفهوم رمبا للصهيونية أقرب إلى فهم يميني مثل جيل مان الذي يقول أن "الصهيونية حركة لدعم قيام وطن للشعب اليهودي"[11]. يتوسع مان في هذا التعريف المعياري عبر الالتماس الماكر للتأييد المسيحي، الذي هو أحد مُكَوِّنات صهيونية اليوم:

> *بقطع النظر عن الحرية الدينية، تبقى إسرائيل دولة يهودية في المقام الأول، مما يجعلك تستطيع، فيما أعتقد، أن تقول دون تردد، إن الصهيوني هو، بأحد المعاني، أحد مواطني دولة إسرائيل. قد يكون أعلى مستويات الولاء أو الوطنية متمثلاً بالعيش في إسرائيل، ولكن المرء ليس ملزماً بأن يقيم في إسرائيل كي يكون صهيونياً أو نصيراً لدولة يهودية - كما لا يحتاج المرء لأن يكون يهودياً حتى يكون صهيونياً. ثمة في الحقيقة عدد كبير من غير اليهود... داعمون لدولة إسرائيل ويستطيعون، باعتقادي، أن يعدوا أنفسهم صهاينة*[12].

علاوةً على تملق الأصوليين المسيحيين، تحاول ثرثرة مان عن الصهيونية شَرْعنة نظرته المتناقضة إلى العالم بوصفه صهيونياً شهيراً لم يهاجر إلى إسرائيل. منذ نحو 30 سنة سأل إدوارد سعيد في **المسألة الفلسطينية** عن معنى أن يكون المرء صهيونياً ويختار البقاء في الولايات المتحدة، وهو سؤال يحاول مان، بطريقته الخاصة، أن يتعامل معه في المقطع الذي أقتبسه[13]. ليس التناقض الذي التقطه إدوارد سعيد ويتأمله مان إلا واحدة من السمات الصهيونية المهمة التي تسلط الضوء على ضعفها المتأصل بوصفها إيديولوجية تحررية ينظر إليها كثيرون من أنصارها، بينهم وبين أنفسهم، على أنها غير مقنعة (ما من قومية عرقية بما فيها تلك العائدة للفلسطينيين إلا وتعاني من هذا العيب).

تعريفات أخرى للصهيونية تميط اللثام عن تعقيدها وعجزها آخر المطاف عن تعبئة جميع اليهود على النحو الشامل الذي كان مؤسسوها قد حلموا به. في 1975، مثلاً، دافع إيغال آلون عن الصهيونية أيام الجمعية العامة للأمم المتحدة مع الإقرار بأخطائها: "إن الصهيونية دائبة على خلق مجتمع يحاول، مهما كان لا يزال دون مستوى الكمال، تطبيق أعلى مُثُل الديمقراطية - السياسية، الاجتماعية والثقافية - لصالح جميع سكان إسرائيل بصرف النظر عن الاعتقاد الديني، العرق أو الجنس"[14]. لم يكن آلون، بالطبع، غافلاً عن مدى اتصاف طبعته للصهيونية بالرومانسية وأدى دوره الافتتاحي المتمثل بالعلاقات العامة عبر الالتفاف على ذكر حقيقة أن الديمقراطية التي يغرقها في بحر من الإطراء مقصورة على اليهود - بل وعلى اليهود الأوربيين وحدهم في 1975، كما يمكن

لليهود الشرقيين والزنوج أن يشهدوا. أما أن يكون آلون قد أطرى إنسانية الصهيونية مع الإقرار بوجود بعض "النواقص" في إسرائيل فيشير إلى أن حتى أكثر تعريفات الصهيونية ثقة محكومة، على نحوٍ ما، بالتصدي لثقل تفاعلها مع الفلسطينيين مهما كانت الجهود المبذولة لتحاشيهم حثيثة.

هذا التفاعل مع الفلسطينيين هو الذي يجعل الصهيونية على هذه الدرجة من التعقيد. يقول ديرك براون من **الغارديان** "الصهيونية هي كل شيء لكل الناس. إنها أنبل القضايا بنظر البعض. غير أنها لعنة برأي آخرين"[15]. عموماً، العرب هم الذين يرون الصهيونية لعنة، كما يتجلى في مشروع بيانهم بمؤتمر دوربان للأمم المتحدة في 2001 ضد العنصرية. تحرك الوفد العربي لإعادة تأكيد "أن استيطان المستوطنين والاحتلال الأجنبي يشكلان منابع، أسباباً وصيغاً للعنصرية، التمييز العنصري، رهاب الأجانب وما يتصل به من تعصب". هذا التأكيد، على إشكاليته لمداه الكوكبي الطموح، ظل تقليدياً هو الأسلوب المعتمد لدى العرب في تفسير الصهيونية. وفي حين أن جُل الصهاينة لا يأتون على ذكر الفلسطينيين في أناشيدهم المهلِّلة لتقرير المصير اليهودي، يصر عدد كبير من العرب على تجريد الصهيونية من أي بعد إنساني ويرونها عدواناً متواصلاً لا يفضي إلى ما هو أكثر من التطهير العرقي.

كاتبة إحدى الرسائل إلى **اوتاوا سيتيزن**، رانا شريح، تقدم إيجازاً موفقاً للتصور العربي للصهيونية بجعلها "حركة نخبوية

قومية يعارضها عدد كبير من اليهود"[16]. يشكل تأكيد شريح لنخبوية الصهيونية عاملاً حاكماً من عوامل معارضة العرب للاحتلال الإسرائيلي، نظراً لأن جملة الامتيازات الممنوحة للمستوطنين اليهود على حساب السكان الأصليين تدفع أكثرية العرب إلى إدانة الصهيونية من منطلقات أخلاقية وأخرى سياسية. من أول العالم إلى آخره ظلت النخبوية التي تميز مشروعات الاستيطان تفرز مئات حركات المقاومة، وطوال بقاء طبعات التيار الرئيس للصهيونية دائبة على التعبير عن النزعة النخبوية من خلال تجاهل العرب أو تجريدهم من إنسانيتهم، فإن العرب سيستمرون في إبداء عدائهم حتى لأكثر الإيديولوجيات الصهيونية اعتدالاً.

من الطبيعي أن معارضة الصهيونية ليست محصورة بالعرب. ثمة أوربيون كثيرون يعارضونها، لأسباب لا علاقة لها باللاسامية، كما تفعل أكثرية شعوب النصف الجنوبي من الكرة الأرضية إذ تراها إرثاً أوربياً كلاسيكياً. وكما يحلو للعرب أن يشيروا، فإن بعض التقدميين اليهود يرفضون طبعات التيار الرئيس من الصهيونية، بمن فيهم اوري أفنيري، آمي غودمان، نورمان فنكلشتاين وباروخ كمرلينغ. والفلاسفة اليهود ربما كانوا الأعلى صوتاً بين خصوم الصهيونية لإصرار الأخيرة على تأكيد الحصرية العرقية وروايتها المصطنعة للخلاص القومي. وهذه المعارضة الفلسفية تعود إلى فالتر بنيامين، حنا آرندت، ومارتن بوبر، وتشمل الآن مثقفين مثل جوديث ميلر، نعوم تشومسكي، إيلا شوحاط، ومكسيم رودنسون وجاك دريدا.

لعل المعارضة اليهودية الأكثر إثارةً والأشد عنفاً للصهيونية هي تلك التي يمكن العثور عليها لدى الطوائف المتزمتة دينياً. فطائفة نيتوري كارتا الأمريكية المتطرفة تزعم أن "الصهيونية دائبة على التنكر لوحي سيناء منذ أكثر من قرن. وهي تتوهم أن من الممكن وضع حد لنفي اليهود بالعدوان العسكري"[17]. تضيف الطائفة - نيتوري كارتا - تهماً أشد سُمِّية من تلك الواردة في بيانات المنظمات الفلسطينية: "استراتيجياً ظلت الصهيونية خلال القرن الأخير دائبة على تجريد الشعب الفلسطيني من ممتلكاته. ظلت دائبة على إنكار حقوقه وإخضاعه لمختلف صنوف الاضطهاد، التعذيب والقتل"[18]. ولو أقدمت أي جماعة غير يهودية على إطلاق مثل هذا التصريح، لاتُّهمت فوراً باللاسامية من قبل رابطة مناهضة التشهير (ADL)، لجنة الشؤون العامة الأمريكية - الإسرائيلية (AIPAC)، وغيرهما من جماعات تيار الصهيونية الرئيس. وبالتالي فإن حقيقة كون طائفة نيتوري كارتا يهوداً - بل واليهود الحقيقيين برأيهم - تعقّد وضع الصهيونية في الجاليات اليهودية في طول العالم وعرضه إضافةً إلى أنها تثير فيضاً من النقاشات الشعبية بين أمريكيين من انتماءات عرقية مختلفة واتجاهات سياسية متباينة. يبقى عداء نيتوري كارتا الشديد للصهيونية مؤشراً دالاً بالضرورة على أن التمثيل مراوغ وغير حاسم. وإيمان أعضائها المتطرف بأنهم يمثلون الديانة اليهودية الحقيقية ليس أقل إثارة للسخرية من تأكيد صهيونيي التيار الرئيس لكون طبعتهم الصهيونية هي ممثلة المصالح اليهودية الدولية. يضاف إلى ذلك أن من شأن حركات شبيهة بنيتوري كارتا

أن تنزع النقاب، كما بَيَّن كل من توم سَجَف ونواح إيفرون، عن الحقيقة البشعة المتمثلة بأن بعض أسوأ أشكال اللاسامية في العالم تخرج من رحم الجدل الدائر بين اليهود[19].

كما تشير جملة الأمثلة السابقة، فإن الصهيونية متنوعة وذات أوجه متعددة. وقد أتيت على ذكر عينة إيديولوجيات صهيونية ومعادية للصهيونية مختلفة: صهيونية تقدمية كما تمارسها حركة السلام الآن وطائفة التيكون؛ صهيونية التيار الرئيس كما تمارسها منظمتا AIPAC وADL؛ الصهيونية الخلاصية (المسيحانية - المهدوية) كما تمارسها حركتا غوش إيمونيم ورابطة الدفاع اليهودية (JDL)؛ الصهيونية المتدينة كما يمارسها الحزب الديني القومي في إسرائيل؛ الصهيونية المسيحية، كما تمارسها شبكة الإذاعات المسيحية مع العديد من التحالفات البروتستانتية الأمريكية؛ الصهيونية الروحانية كما تمارسها حركات متزمتة وكنس محافظة كثيرة؛ ما بعد الصهيونية كما تمارسها حركة غوش شالوم جنباً إلى جنب مع بعض التقدميين والمثقفين اليهود؛ ومعاداة الصهيونية كما تمارسها طائفة نيتوري كارتا.

لسنا، حين نتحدث عن الصهيونية، إذن، بصدد التعامل مع كيان موحد. نكون، في الحقيقة، أمام فيض من الإيديولوجيات المتناقضة المتعايشة تحت العنوان نفسه. لهذا السبب ليس من الإنصاف القول بأن "الصهيونية عنصرية"، إطلاق بيان شامل لا يترك مجالاً لأي تمايز بين الجماعات والأفراد. مرةً أخرى، أريد أن أوضح أنني لا أعترض على هذا البيان من منطلقات أخلاقية بل

من منطلق الأمانة الفكرية، لأنني مؤمن دون تردد بأن أكثر وجهات النظر العالمية الخارجة من رحم الصهيونية مشحونة بعنصرية معادية للعرب أو تعظ بها على نحوٍ مباشر. البعض يوظفها للعربدة. آخرون ساهموا في خلقها. وقد لعبت صهيونية التيار الرئيس، خصوصاً في الولايات المتحدة، دوراً كبيراً جداً في نشر العنصرية المعادية للعرب.

طالما كان موضوع الصهيونية بوصفها عنصرية موضوع جدل بالغ الحدة على الصعيد الدولي كما في الولايات المتحدة. سأركز على ثلاثة وقائع أبرزت هذا الجدل على الصفحات الأولى للجرائد الأمريكية: الانبثاق المزعوم لطبعة جديدة من اللاسامية؛ قرارا الجمعية العمومية للأمم المتحدة 3379 (1975) و46/86 (1991)؛ والمؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية، التمييز العنصري، رهاب الأجانب والتعصب ذي العلاقة الذي عقدته الأمم المتحدة في دوربان (جنوب أفريقيا).

اللاسامية الجديدة

باتت الصهيونية وثيقة الارتباط باللاسامية. بمعنى أن الناس نادراً ما يناقشون الصهيونية، من الآن وصاعداً، دون إقحام اللاسامية على النقاش بطريقةٍ ما، اتهاماً أو تشكيكاً[20]. لعل صهاينة التيار الرئيس هم المنظرون الأعلى صوتاً لما يُطْلقون عليه اسم لاسامية جديدة ويعرّفونها عموماً على أنها صحوة للاسامية الكلاسيكية التي تطورت لمواكبة وقائع اليوم الجيو- سياسية. كثيراً

ما تكون دولة إسرائيل أحد أهداف هذه اللاسامية الجديدة وقد تزايد قيام العرب/ المسلمين، إضافةً إلى أوربيين، بنشرها والترويج لها.

لن يخفق أي مراقب يتحلى بنزعة الشك بالطبع، في ملاحظة انطواء مناقشة هذه اللاسامية الجديدة، بالضرورة، على دافع خارجي، لزيادة الدعم المالي والفلسفي لإسرائيل وصولاً إلى مضاعفة قوة ارتباطها بالصهيونية. يتعين علينا أن نتوقف عند هذه النقطة، على أي حال، لأنني مازلت بحاجة إلى الاهتداء إلى أي موقف سياسي بريء من أي دافع خارجي مالي أو فلسفي، خصوصاً حين يكون القادة العرب على علاقة. (وما أكثر ما جرى استغلال فلسطين بكثير من المبالغة شعاراً خطابياً من قبل سائر الأنظمة الدكتاتورية العربية تملقاً للكتل الجماهيرية التي ظلت هذه الأنظمة دائبة منهجياً على استغلالها). لست في الوقت نفسه حريصاً هنا لا على إضفاء صفة الأسود على اللاسامية الجديدة ولا على تجريدها من الأوهام. لعلي بالأحرى مهتم بمعاينة الأساليب التي يعتمدها المعلقون الصهاينة لاستحضار اللاسامية الجديدة لحجب عنصرية موازية معادية للعرب. أو بتعبير أكثر صراحةً كيف نجحت اللاسامية الجديدة في إضفاء الصفة المؤسسية على عنصرية معاداة العرب قوة أكبر من جانب فكر التيار الصهيوني الرئيس. وهذه المأثرة أُنجزت عبر تصوير العرب أناساً سريعي التأثر بالدعاية، ميالين بالفطرة إلى الحقد والكراهية، أو عاجزين عن التغلب على السلوك القائم على العنف.

من شأن عملية التجريد من الإنسانية هذه أن تجعل صهيونية التيار الرئيس متورطة في العنصرية لأن ارتباط دعم إسرائيل

بإحدى نظريات اللاسامية التي هي نفسها عنصرية، يمكّن صهيونية التيار الرئيس من تجريد الاستيطان من الوهم عبر إبطال الوكالة الأخلاقية لأصحاب الأراضي الذين يجري استيطان أرضهم. أجدني ميالاً إلى القول بأن هذه الاستراتيجية إنْ هي إلا إعادة صياغة للعنصرية التي طالما كانت عنصراً أساسياً بالنسبة إلى أكثرية المشروعات الصهيونية. من أيامها الأولى، دأبت الصهيونية على استخدام الاستبعاد والإقصاء على حدٍّ سواء. وبالفعل فإن العنصرية التي عبر عنها أوائل الصهاينة إزاء العرب لم تكن تضاهي إلا العنصرية التي مورست مع اليهود الشرقيين وخصوصاً اليمنيين. على امتداد التاريخ الصهيوني ظل القادة الصهاينة، بدءاً بهيرتزل، ينظرون إلى العرب بوصفهم بلا قيمة، برابرة، عنصر تهديد، أفظاظاً ومتوحشين يستحقون الطرد أو الإخضاع كفلاحين لتنظيف الأرض من الأفاعي والقوارض. هذه الحقيقة لا تجعل الصهيونية عنصرية **بحد ذاتها**، غير أنها تؤدي، بالتأكيد، إلى توريط حشد من القادة الصهاينة في هذه الجريمة وصولاً إلى إبرازهم عنصريين عتاة.

لعل الأهم هو أن أكثرية الطبعات الصهيونية لا تزال إلى اليوم تغازل الحتمية البيولوجية - بعضها يعلن ذلك صراحة ومباشرة - عبر احتجاز بقعة جغرافية لاستعمال جماعة عرقية محددة حصرياً. وفي الواقع فإن كتلة سكانية أصلية قديمة طُردت من فلسطين لهذه الغاية المعلنة صراحة. خلف اللغة الخطابية الخالية من المعنى حول الحقوق المتساوية للعرب، تلك اللغة التي يحلو للقادة الصهاينة أن يتحدثوا بها بصوتٍ مرتفع لدى تعرض إسرائيل

للانتقاد أو حين يحاولون إثبات أن إسرائيل أكثر تحضراً من الشعوب العربية، ثمة حقيقة أن العرب يحتلون في النظام الحقوقي الإسرائيلي مرتبة مواطني المرتبة الثانية ويعامَلون على هذا الأساس. أما عرب المناطق المحتلة فوضعهم أسوأ بكثير، لأن إقصائية الإيديولوجيا الصهيونية تتجلى هناك بأوضح صورها وأبشعها: تُمد الشوارع عبر الأراضي الزراعية العائدة للفلسطينيين لمجرد خدمة المستوطنين؛ 90 بالمئة من مياه الضفة الغربية يستهلكها المستوطنون اليهود الذين لا يشكلون سوى 10 بالمئة من سكان الضفة الغربية؛ فلسطينيو الضفة الغربية وقطاع غزة يسوقون سيارات ذات لوحات بيضاء خلافاً للوحات سيارات المستوطنين الصفراء، مما يفرض قيوداً بالغة القسوة على تحركهم أو يفضي إلى إلغاء الحركة جملة وتفصيلاً؛ يحصل المستوطنون اليهود عادةً على الخدمات البلدية إذا ما أقدموا على قتل فلسطينيين في حين تتعرض أحياء الفلسطينيين المشبوهين بقتل إسرائيليين للتدمير قبل التأكد من صحة الاشتباه.

أجدني بصدد وصف نظام فصل عنصري، وإن كان مؤيدو إسرائيل يمقتون هذا الوصف كثيراً. قليلون من ذوي الضمائر الحية في ثمانينيات القرن العشرين كانوا سيجدون بيان أن "حكومة جنوب أفريقيا عنصرية" إشكالياً، أو مثار جدل، غير أن كثيرين من أولئك الناس أنفسهم يرون نوعاً من الإجحاف والظلم واللاضمير في الربط بين إسرائيل أو الصهيونية وبين العنصرية ولو بأوهى الخيوط وأضعفها. غير أن الواقع واضح بالنسبة إلى جميع الذين قاموا بزيارة المناطق المحتلة: إن إسرائيل تمارس الفصل العنصري

القائم على الاستبعاد العرقي وإن جزءاً كبيراً من الصهيونية التي تلهم حركة استيطان الأرض الفلسطينية لا يختلف كثيراً عن استعمار العالم الجديد، اجتياح أستراليا، أو الاحتلال الفرنسي للجزائر. والتعامل مع وجود إسرائيل في المناطق المحتلة بوصفه أي شيء آخر غير الفصل العنصري لا يقف عند حدود تكذيب الواقع الواضح وضوح الشمس، بل ويتجاوزه إلى أن يتحول إلى نوع من الإنكار المثير للسخرية المفعم بالضلال العنصري.

وتتجلى ممارسات إسرائيل الإقصائية أيضاً في قانون العودة الذي يتيح لليهود، أينما كانوا في العالم، فرصة الهجرة إلى إسرائيل والحصول على الجنسية مع حرمان الفلسطينيين، سكان البلاد الأصليين، في كل من إسرائيل والمناطق، من أي قدرة على تجاوز مكانتهم الحقوقية الدنيا. كذلك يحول قانون العودة دون تمكين الفلسطينيين المهجرين في 1948 وبعدها من العودة إلى منازلهم أو الحصول على تعويضات عادلة عن ممتلكاتهم المصادرة. وهكذا فإن أي يهودي أمريكي من أصول أوربية لم يسبق له أن كان في الشرق الأدنى يستطيع أن يصبح مواطناً إسرائيلياً أو يحصل على بيت أشبه بالمنتجع مدعوم في المناطق في حين لا يتوفر العربي الفلسطيني على الحق القانوني في العودة إلى البيت الذي طرد منه (البيت الذي قد يكون مدمراً أو شغلته عائلة من مكان ما غير فلسطين). إنها لسمة مربكة في القضاء الإسرائيلي؛ قد لا تشي بالعنصرية كما بتنا نعرفها في الولايات المتحدة، غير أنها تؤدي في العمق إلى تعزيز موقف قائم على الحتمية البيولوجية وتشرعن الدونية الفلسطينية المستندة إلى مواطنية ذات طابع عنصري.

مؤيدون كثر لإسرائيل سيجدون عدداً من المشكلات مع تفسيري لقانون العودة، ملاحظين أنه احتضاني وليس استبعادياً من وجهة النظر اليهودية، غير أنني أعتقد بأن الزعم بخلو مثل هذا النظام من العنصرية يشي بأسوأ أنواع التحريف الفكري والبؤس الأخلاقي. فمؤيدو قانون العودة التقدميون والمحافظون، على حدٍّ سواء، يلاحظون أنه لم يُقصد أن يكون إقصائياً بل توخى تزويد اليهود بملاذ آمن دائم، أمر تبرره المعاملة التاريخية التي تعرض لها اليهود. وهم يلاحظون أيضاً أن الأهوال الحية لذكرى المحرقة في 1949 فرضت على قادة إسرائيل أن يوفروا حماية للناجين وليهود كانوا لا يزالون في خطر في أمكنة شبيهة بالاتحاد السوفيتي. ومع أن من شأن الزعم بعدم استحقاق اليهود لأي حماية - في فلسطين أو غيرها - أن يتطلب قدراً استثنائياً من بلادة الإحساس، فإن قانون العودة لا يترك أمام الفلسطينيين أي خيار سوى دفع ثمن خطايا لم يقترفوها. في الحقيقة لا أرى أي مجال لتبرير قانون العودة دون تجريد الفلسطينيين من الصفة الإنسانية في الوقت نفسه. من المؤكد أنني لا أريد الاستخفاف بمدى حاجة اليهود في أربعينيات القرن العشرين إلى ملاذ آمن؛ أريد، ببساطة، أن أشير إلى أن اليهود وقعوا، إذ أوجدوا الآلية الحقوقية للملاذ الآمن، في خطأ حرمان الفلسطينيين من حق امتلاك ملاذ مماثل. وبفعلتهم هذه قام صهاينة تلك الأيام بإرساء أساس الإقصائية التي كانت ستصبح جزءاً من المعالم المحدِّدة لإسرائيل خلال الأعوام الستين التالية[21].

لا شيء في النقاش السابق يمكّننا من القول بأن الصهيونية عنصرية. ولم نستطع في الوقت نفسه بناء الحجة المقنعة التي تمكّننا من القول بأن صيغاً معينة من الصهيونية هي صيغ عنصرية. غير أننا نستطيع، مع ذلك، أن نؤكد أن الصهيونية، بجل صيغها وألوانها، باتت مشحونة بالعنصرية منذ القرن التاسع عشر. يمكننا أيضاً أن نقول إن عدداً مقلقاً من صهيونيين أفراد، من مؤسسي إسرائيل إلى بعض المدافعين عنها اليوم، كانوا عنصريين أوهم كذلك. يضاف إلى ذلك أننا نستطيع أن نسجل أن الإقصائية الملازمة للصهيونية منذ زمن طويل تشجع نظرات عالمية تحيل الناس على ما يشبه محاكم التفتيش. أو يمكننا أن نلاحظ أن الصهاينة الخلاصيين (المسيحانيين - المهدويين) ليسوا أقل عنصرية من نظرائهم في ميليشيات الآريين بأمريكا. أخيراً لابد لنا من شجب النزعة التبريرية أو الاعتذارية التي يبديها جل الصهاينة الأمريكيين إزاء العنصريين الصهاينة أو ملامح الصهيونية الحديثة الرامية إلى إخضاع الفلسطينيين. نستطيع في الحقيقة أن نُدين بالعنصرية كل من يدعم إسرائيل ولكنه يرفض الاعتراف بأن وجودها في الأراضي المحتلة مشروع ظالم مترع بالمادة الفلسفية نفسها التي دفعت إلى التطهير العرقي لأقوام أمريكا الشمالية الأصلية. ويمكننا أن نبين أن العديد من الصهاينة يواصلون التمسك بتلك العنصرية اليوم زاعمين للمفارقة أنهم يتحدونها - بذريعة أنهم يحاربون اللاسامية، بالطبع.

ملاحظاً أن اللاسامية "نهر من السم يجري تحت الحضارة"، مثلاً، يرى روبرت فولفورد أن "اللاسامية المسعورة باتت عقيدة

سائدة في العالم الإسلامي"[22]. ومقالة فولفورد هذا تحمل عنوان "متعذرٌ تفسير اللاسامية أو شفاؤها"، يا له من عنوان قدري يجعل تأليف المقالة بالذات أمراً بلا معنى! إذا كانت اللاسامية متعذرة التفسير، فما الذي يدعو فولفورد، إذن، إلى تفسير طغيانها في العالم العربي، تفسيراً كاملاً مع بيان سبب وجودها هناك؟ وإذا كانت اللاسامية مستحيلة الشفاء، فلماذا، إذن، يهتم بها ويشجبها السيد فولفورد؟ إن رأيه الشمولي عن العرب يلزمه بأن ينظر إلى **العرب**، لا إلى اللاسامية، بوصفهم ظاهرة غير قابلة للتفسير وبوصف سلوكهم المتوحش الذي لا تفسير له متعذر الشفاء. لابد لإسرائيل، إذن، من أن تتحصن لأن العنف العربي ضد اليهود موجود منذ بدأ الشعبان يتعاملان ويتفاعلان. تزودنا مقالة فولفورد بمثال لافت لأسلوب تجلي العنصرية الصهيونية عبر إدانة اللاسامية العربية عن طريق تصوير العرب على أنهم معادون لا رجاء فيهم. لا يتم، بالطبع، التطرق إلى العنف اليهودي ضد العرب الذين يستحقونه، برأي فولفورد، لأنهم "يقتلون إسرائيليين أبرياء"[23].

وبالمثل، فإن جال سلفرستون يقول "باتت اللاسامية مقنَّعة بقناع جديد – قناع معاداة الصهيونية أو معاداة الإمبريالية – وذات بؤرة تفريخ رئيسية متمثلة بالعالم الإسلامي عموماً والعرب خصوصاً"[24]. هذا النوع من الغلو أساسي بالنسبة للتأملات حول اللاسامية الجديدة، وهو مؤسف حقاً لأن كُتّاباً مثل سلفرستون يحطّون من قدر قضية اللاسامية المهمة عبر استخدامها ستاراً دخانياً لصياغة عنصرية معاداة العرب. وبالفعل فإن مقالة سلفرستون تتحدث عن بربرية العرب أكثر من تطرقها إلى أي شيء

آخر، وهي مفتقرة إلى النكهة التي من شأنها أن تجعل المرء يتعامل معها بجدية. والأكثر حسماً هو أن سلفرستون، مثل كُتّاب مشابهين، عاجز، آخر المطاف، عن حل التناقض الحتمي بين إدانة العنصرية والإصرار، في الوقت نفسه، على توفير التأييد المشروط واللانقدي لدولة غارقة باستمرار في مستنقع الممارسات العنصرية. لذا نجده دائباً على تقديم صورة عن إسرائيل ناقصة من ناحية وغير صحيحة من ناحية ثانية:

> *«إسرائيل بلد ديمقراطي متعدد الثقافات ومتعدد الأعراق. مواطنوها يأتون من عشرات الخلفيات الثقافية المتباينة. مليون من مواطنيها الملايين الستة مسلمون ومسيحيون عرب، مع عدد غير قليل من الأقليات الصغيرة الأخرى، مثل الدروز، الشركس، والسامريين. ثمة ممثلون عرب في برلمان إسرائيل، في المناصب القضائية والبلدية. جميع مواطني إسرائيل بمن فيهم العرب متمتعون بحقوق وحريات سياسية ومدنية كاملة، أكثر بكثير مما في أي بلد عربي آخر!!»*[25].

تبقى بيانات سلفرستون، إذا ما أُخذت مجردة وفي فراغ، صحيحة عموماً، باستثناء زعمه أن الفلسطينيين متمتعون بحقوق وحريات مدنية كاملة. نظرياً حصل زنوج أمريكا في ستينيات القرن العشرين على الحقوق المدنية، غير أن ذلك لا يعني أنهم قادرون فعلاً على التمتع بتلك الحقوق. الشيء نفسه صحيح بالنسبة إلى

فلسطينيي إسرائيل. متوفرون هم على حقوق وحريات مدنية، إلا أن سجل إسرائيل في عدم الامتثال لتلك المؤسسات مقيت. يبقى فلسطينيو إسرائيل، على أي حال، عاجزين عن شراء الأرض أو الخدمة في الجيش، وهو أمر من شأن أسوأ صيغ المدنية وأقلها نفوذاً أن تفرضه على نحوٍ إلزامي.

لعل أكبر أخطاء سلفرستون هو نسيان 3.5 مليوناً من الفلسطينيين في المناطق المحتلة ممن لا صوت لهم، لا حق لهم في شراء العقارات (بل وكثيراً ما يتم السطو على ما يملكونه منها)، لا يستطيعون التحرك بحرية، ولا يتوفرون على أي ملاذ حقوقي يمكن التعويل عليه عند التعرض للاعتقال أو لمصادرة الأرض. في استمطاره اللعنات على البربرية العربية يكشف سلفرستون، دون قصد، عن تأييده لبربرية ليست أقل فظاعة من تلك التي يدنيها - مع فارق وحيد هو أن وحشية إسرائيل في المناطق المحتلة ليست قصة خرافية موظفة لتغطية خطط استيطانية بالغة البشاعة. مثله مثل غيره من أرباب أطروحة اللاسامية الجديدة يردد أصداء نظرية مؤامرات يائسة لا هدف لها سوى حرف الأنظار عن البؤس الأخلاقي لمعبودته السياسية. يحاول توجيه القراء نحو "أدلة" مؤكدة لدونية العرب التماساً لتسويغ عنصريته مع العمل في الوقت نفسه على خلق الشروط الفلسفية التي تمكّن إسرائيل من تأبيد إخضاعها للفلسطينيين. تبقى العنصرية، المضمرة والصريحة، على الدوام، سمة محورية من سمات مثل هذه الشروط الفلسفية. كتب آرون ماتي يقول: "بعد زيارتي الأخيرة للمناطق الفلسطينية المحتلة، ووقوفي على معاناة وإذلال شعب بكامله تحت الاحتلال العسكري،

لا أستطيع أن أطيق سماع أحد يعزو معارضتي لما شاهدته - وللحكومة التي تفعل ذلك - إلى أي شيء عدا عن الاهتمام الأولي بخير الإنسان"[26].

كلامي هنا لا يرمي إلى تغييب مشكلة اللاسامية الواقعية جداً في طول العالم وعرضه. غير أنني أجد صعوبةً على الصعيدين الأخلاقي والفكري في تأييد مقاومة لاسامية تصر على وضع جميع العرب في سلة واحدة بوصفهم ناشري حقد بلا عقول خدمة لمشروع التطهير العرقي الموجه ضد الفلسطينيين. لابد للاسامية، شأنها شأن سائر أنماط العنصرية، من أن تُجابه بقوةٍ ودأب ولكن باستقامة وشرف ودون دوافع خارجية خبيثة. راهناً، نرى أن أكثرية الردود على اللاسامية الجديدة تفرز عنصرية معادية للعرب وتمنع الحركة المناهضة للسامية من اكتساب الأرضية الأخلاقية اللازمة لتكون فعالة. فمن شأن وضع اللاسامية الجديدة في خانة "معاداة الصهيونية ومناهضة إسرائيل" إذا استخدمنا تعابير سلفرستون، أن يؤدي ليس فقط إلى إلزام مناهضي العنصرية الشرفاء بأن يكونوا لاساميين، بل وسيفضي إلى جعل الخطاب المتحدي للاسامية الجديدة مجرد ترديد للشعارات التي أوصلت اللاسامية إلى مواقع الاحتقار التي استحقتها بجدارة.

الجمعية العمومية في الأمم المتحدة والقراران 3379 و46/86

في العاشر من تشرين الثاني/ نوفمبر 1975، أصدرت الجمعية العمومية للأمم المتحدة قرارها الفضائحي رقم 3379 الذي شبّه إسرائيل بنظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا

ووصف الصهيونية بـ "أحد أشكال العنصرية والتمييز العنصري". بعد حشد قوي للتأييد من جانب الولايات المتحدة، ولاسيما من قبل السيناتور دانييل باتريك موينهان، تبنّتْ الجمعية العمومية للأمم المتحدة القرار رقم 46/86 في 1991، الذي أبطل القرار 3379، شرطاً إسرائيلياً مسبقاً لحضور مؤتمر السلام بمدريد الذي نظمه جورج بوش الأب. في كل من عامي 1975 و1991 أثار القراران جدلاً واسعاً رغم أن الإجماع الافتراضي في الولايات المتحدة هو أن 3379 كان ظالماً مئة بالمئة وقرار 46/86 تصويباً ضرورياً، ولو متأخراً، لقرار 1975 الذي كان إلهاماً عربياً.

لدى النظر إلى جملة الاعتبارات السياسية الفاعلة في قرار 1975، من الصعب القول إنه كان مبرراً. إلا أن تقويم القرار في نوع من الفراغ يطفح نسبياً بفكرة أن الصهيونية ليست إلا صيغة من صيغ العنصرية والتمييز، على الرغم من ضرورة لوم كَتَبة نص القرار على استخدامهم للغة تعميمية. غير أن القرارات السياسية لا تُتخذ أبداً في فراغ، وبالتالي فإن الرعب الذي أحست به أكثرية الإسرائيليين إزاء وجوب أخذ تعرّض حركتهم التحررية الوطنية (القومية) للإدانة بوصفها عنصرية في هيئة دولية حاكمة في الحسبان (حتى حين يقوم ذلك الرعب بإلقاء الضوء على مدى تعويل المجتمعات الاستيطانية على علة النسيان لكبت مسؤوليتها عن اقتراف جرائم رهيبة). جوانب القرار 3379 الإيجابية والسلبية أُشبعت نقاشاً، ولا أرى سبباً يدعو إلى تلخيص تلك النقاشات أو تكرارها هنا. إلا أنني أجد أن من المجدي معاينة الدور الذي اضطلعت به عنصرية معاداة العرب فيها.

شهدت فترة السنوات الـ 16 التي عاشها القرار رقم 3379 فيضاً استثنائياً من الإنكار والمبالغة من جانب أولئك الساعين إلى إطاحته. معلقون مستميتون دأبوا على تكرار استذكار قرار "الصهيونية بوصفها عنصرية" لتسليط الضوء على مدى معاناة إسرائيل، ناسين أن القرار لم يطلق قط صفة العنصرية على الصهيونية؛ اكتفى بنعتها بإحدى صيغ العنصرية والتمييز العنصري وأدان "الحلف غير المقدس بين عنصرية جنوب أفريقيا والصهيونية"، وهي إدانة صحيحة كلياً يمكن العثور عليها أيضاً في أعمال باحثين إسرائيليين مثل بنيامين بيت - حلاحمي[27]. مرةً أخرى، لست بصدد القول إن تبني القرار كان مبرراً، غير أن علينا أيضاً ألا نتظاهر، حاذين حذو أكثرية خصومه الساحقة، بتصديق خرافة أن إسرائيل كانت الضحية البريئة لمؤامرة عربية مسعورة. كانت الصهيونية، آخر المطاف، مسؤولة عن عدد لا يُحصى من الفظاعات، مسؤولية تتقاسمها سائر الحركات العنصرية - العرقية عبر التاريخ. وقد شارفت العنصرية حين أصر المعلقون على أنها خيانة عربية أنموذجية، كما لو أن العرب لم يكونوا متوفرين على شكاوى وجيهة يمكنهم إثارتها ضد إسرائيل في الأمم المتحدة.

لست ميالاً إلى المبالغة في اتهام العرب بشأن مضمون القرار الذي لا أجده صادماً أو فضائحياً على الإطلاق، بل إلى لومهم بشأن التوقيت والمنبر الذي اختاروه للتعبير عن استيائهم من الجرائم الإسرائيلية ضد الفلسطينيين. فضيحتهم لم تكن أخلاقية بمقدار ما كانت استراتيجية، ولا يسع المرء إلا أن يلاحظ مدى نفاقهم حتى وهم يتظاهرون بمساعدة الفلسطينيين في المقام

الأول. ثمة قدر من الصحة في الشكوى من أن اعتماد القرار 3379 أدى إلى عزل إسرائيل فإدانتها على أفعال تقترفها دول أخرى دون التعرض لأي إدانة، غير أن الشكوى المقابلة من كون القرار 3379 ظالماً مئة بالمئة أقل اتصافاً بالدقة. أما منطقه الفوضى القائم على شعار "الآخرون جميعاً يفعلونه" الذي يستحضره اعتذاريو التطهير العرقي الإسرائيلي فغير صحيح من ناحية وأحمق من ناحية ثانية، كما لا يفيد إلا في تسليط الضوء على مدى الانحطاط الأخلاقي المطلوب للدفاع عن الاحتلال الإسرائيلي. غير أن من المؤكد أن القرار 3379 كان ينبغي توسيعه ليشمل كل بلد كان في 1975 متورطاً في ممارسات عنصرية وتمييزية ضد أي أقلية خاضعة لحمايته.

مهما يكن، من المزعج، فيما أرى، ألا يكون الفلسطينيون متمتعين بأي ملاذ حقوقي للرد على المعاناة التي دأبت إسرائيل، ومازالت على فرضها عليهم وأنا لست مع الافتراضات الناشئة عن إرجاع القرار 3379 إلى الدعاية العربية، تلك الافتراضات التي تعفي إسرائيل كلياً من العنصرية التي أكسبتها إدانة شملت العالم في المقام الأول. وليس من مصلحة إسرائيل في الوقت نفسه أن تكون قد واصلت تحدي عشرات قرارات الأمم المتحدة الساعية إلى لجم الممارسات الوحشية في المناطق المحتلة. بعض الشكاوي من معاملة الأمم المتحدة غير المنصفة التي يعبر عنها مؤيدو إسرائيل صحيحة، إلا أن جزءاً كبيراً من تلك المعاملة ناجم عن تدمير إسرائيل للمجتمع الفلسطيني وتحديها للقانون الدولي واجب التطبيق حين تدعوها الأمم المتحدة إلى وضع حد لعدوانها على

الأرض الفلسطينية. في المحصلة لم يمارس لا القرار 3379 ولا القرار 46/86 أي تأثير فعلي على تطور الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، إلا أنهما، أديا، كلاهما، إلى إثارة سجال محموم ما لبث أن كشف النقاب عن أن العجز العربي عن الاعتراف بأخطائنا الأخلاقية والفكرية لم يصل إلى مستوى عجز مؤيدي إسرائيل حتى عن تحمل فكرة أن تكون إسرائيل قد اقترفت أي خطأ؛ أصر هؤلاء، بدلاً من ذلك، على تكريس الفكرة المستخدمة يومياً بعد ثلاثة عقود والتي تزعم أن أي انتقاد لإسرائيل صادر عن لاسامية عربية متأصلة.

يبقى اليسار الأمريكي مبتلياً بهذه الذهنية، كما يتجلى في افتتاحية نُشرت بمناسبة تبني القرار 3379 في **النيشن**[28]. شاجباً "سم" القرار 3379 يبادر فيليب غرين إلى سوق تأمل جدير بالاقتباس المطول:

> *من المهم فهم حقيقة أن قرار "الصهيونية عنصرية" لم يكن إلا تبنياً للاسامية. بعض منتقدي إسرائيل، وضحاياهم، أصيبوا بالارتباك، لأن إسرائيل، بادرت، فور حصولها على دولة إقليمية كان عدد كبير من اليهود قد عاشوا فيها منذ القدم، إلى التصرف على نحو لم يكن أفضل (بل وكان أسوأ) من تصرف أي دولة أو حركة قومية. صهاينة كثيرون، مثلهم مثل اشتراكيين وديمقراطيين ليبراليين وملكيين في القرنين التاسع عشر والعشرين، كانوا عنصريين*

بيضاً. إن أقلية إسرائيل العربية محرومة من الحريات المدنية؛ أعضاء من الأقلية طُردوا من الأرض التي وُلدوا فيها؛ إسرائيل متورطة في أعمال عنف تتجاوز مستوى الرد المشروع على العنف الذي يُمارَس ضدها. ذلك كله صحيح دون أدنى شك. غير أن كاثوليك إيرلندا الشمالية (والبروتستانت)، الناطقين بالإنجليزية في كويبك، الصرب في كرواتيا والكروات في صربيا، الأتراك في بلغاريا والمجريين في رومانيا، الأرمن في أذربيجان، التاميل في سري لانكا، بله السكان الأصليين في أمريكا الشمالية - جميعاً، دون استثناء، كان من شأنهم أن ينبهروا برؤية احتمال وجود أي قومية بريئة من جملة تلك الاعتداءات وألوان القمع التي تتم إدانة إسرائيل على أساسها بحق ولكن وحدها على نحوٍ فريد. نعم انبهار ولكنه مشوب بقدرٍ صحيح وصحي من الشك. حقاً كان استثناء النزعة القومية الإسرائيلية للإدانة مفارقة منافقة[29].

مقارنات غرين التاريخية لن تصمد أمام الامتحان كما لا تضفي الشرعية على تهمة اللاسامية التي يطلقها. يبدو أن غرين يقول شيئين: كان مثيراً للسخرية استثناء إسرائيل للإدانة لأن جميع الحركات القومية تتورط في العنف؛ وثمة حركات قومية أخرى - سائر الأقليات، مثل التاميل في سري لانكا والسكان الأصليين في أمريكا الشمالية - تتورط في عنف يمر ليس فقط دون إدانة، بل ويحظى ببعض التعاطف الدولي.

النقطة الأخيرة صحيحة (على الرغم من أن عنف السكان الأصليين القومي في أمريكا الشمالية انتهى جوهرياً في سبعينيات القرن العشرين)، غير أن المقارنة مع إسرائيل غير موفقة. ومثلها في ذلك مثل زعم غرين أن من شأن الأقليات التي يأتي على ذكرها أن تشكك بصحة استثناء النزعة القومية الصهيونية للانتقاد نظراً للتشابه القائم بين تلك القومية ونظيراتها لدى جماعات الأقلية. في 1975، عند إصدار القرار رقم 3379، كانت إسرائيل دولة راسخة وكان اليهود يشكلون الأكثرية في الأراضي المقدسة. لم تكن الصهيونية إلا حركة استيطانية أجنبية عازمة عزماً مؤكداً على الحلول محل كتلة سكانية أصلية تحقيقاً لأهدافها القومية العرقية. ما من واحدة من الأقليات التي يأتي غرين على ذكرها كانت قد تظاهرت باستهداف مثل هذه الأهداف، باستثناء الصرب بعد مقال غرين بخمس سنوات، التي عرضتهم لا للإدانة الشاملة من جانب الأمم المتحدة وحسب، بل وللهجوم من قبل الولايات المتحدة. علاوةً، ليست إسرائيل مدانة وحدها (رغم أنها فريدة من حيث عدد قرارات الأمم المتحدة التي راوغتها أو تجاهلتها). ثمة في سجلات الأمم المتحدة مئات من القرارات التي تدين دولاً مثل جنوب أفريقيا، العراق، اندونيسيا، والولايات المتحدة. أخيراً، تبقى إسرائيل دولة قومية ذات قوة عسكرية غير عادية مقارنة، مثلاً، بأرمن أذربيجان، الذين لا يتوفرون على الوحشية التي تعرض إسرائيل للنقد.

كذلك نجد غرين مخطئاً حين يعتقد بأن أقليات معينة مثل سكان أمريكا الأصليين من شأنها أن ترتاب إزاء النقد الموجه إلى

إسرائيل. صحيح أنني لست ضليعاً في الكتابات عن الأتراك، الكروات، والتاميل، غير أنني ميال إلى القول بأن غرين مخطئ حين يتحدث عن السكان الأصليين. لن يشكك هؤلاء بصحة إدانة الأمم المتحدة لإسرائيل. من شأن أكثرية الهنود (الحمر) أن يؤيدوا مثل هذه الإدانة. يوحي غرين بأن من شأن الهنود (الحمر) أن يتماهوا مع الحركة القومية الصهيونية على الرغم من استنادها إلى السمات الخطابية نفسها التي ميزت النزعة القومية اليورو - أمريكية التي تمخضت عن طردهم واستباحة ممتلكاتهم. ومثل هذا الإيحاء يضفي، دون قصد، نوعاً من الصفة الرومانسية على الصهيونية ويشي بجهل جملة حساسيات الجماعات الهندية (الحمراء) السياسية. ربما كان يتعين على غرين أن يعود إلى مقالة روبرت واريور الأوساجي الشهيرة بعنوان "منظور أمريكي: الكنعانيون، رعاة البقر، والهنود (الحمر)"، حيث يقال إن للرواية الإسرائيلية

> *ملامح واضحة من شأنها أن تجعل الهنود (الحمر) يتماهون مع الكنعانيين، أولئك الذين كانوا يعيشون في الأراضي الموعودة سلفاً. بوصفي أحد أبناء القوم الأوساجي من أقوام الهنود الحمر الذين يقفون في صف التضامن مع الأقوام القبلية الأخرى في العالم، أقرأ قصص الخروج بعينين كنعانيتين. والوجه الكنعاني للقصة هو الذي تعرض للإغفال من جانب أولئك الذين يحاولون صياغة نظريات تحرر لاهوتية. وجوانب القصة التي تتحدث عن إصدار يهوه للأوامر*

التي تقضي بالإجهاز دون رحمة على السكان الأصليين تتعرض لقدرٍ استثنائي من التعمية والإغفال[30].

أو كان يتعين على غرين أن يعود إلى ما كتبه لويس أوونز من التشوكتو - التشيروكي الذي رثى لحال الهنود (الحمر) قائلاً إن "عليهم أن يناضلوا، مثل الفلسطينيين، لينتزعوا الاعتراف بأنهم "واقع"[31]. كذلك كان من شأن جيش ويفر التشيروكي أن يشكل مرجعاً رائعاً إذ يشجب "القوة المحتلة" التي دأبت "على نفي وإخضاع" الفلسطينيين وسكان أمريكا الأصليين[32]. وفيما يخص نمط الهجوم الذي من شأنه أن يدفع غرين، دون شك، إلى الحساسية المفرطة، والذي يخرج من الهنود (الحمر) الذين يتصورهم متماهين مع إسرائيل، كان يتوجب عليه أن يقرأ ما كتبه وارد تشيرتشل من الكيتوا تشيروكي الذي شرح الوضع قائلاً:

الدوافع الكامنة وراء سلوك إقصائيي الهولوكوست كما يفعلون محلَّلة في مكان آخر. إنها ذات علاقة بترسيخ "حقيقة" تساهم في الفرض الدائم لمكانة إسرائيل المميزة، تلك الدولة اليهودية التي أقيمت فوق الأرض العربية عام 1947 كنوعٍ من التعويض الدولي عن جريمة الهولوكوست؛ في اصطناع تعزيز علماني قائم على أسطورة معاناة فريدة لإيمان اليهود اللاهوتي بأنهم شعب "خاص" أو "مختار"، متمتع بجميع امتيازات مثل هذا الشعب؛ وفي إنشاء قناع

نظري يتم إخفاء وقائع جرائم الإبادة الإسرائيلية المتواصلة ضد السكان الفلسطينيين الذين تعرضت حقوقهم وممتلكاتهم للاغتصاب جراء مجرد إيجادها، خلفه[33].

تحديداً لأن الهنود (الحمر) يدركون معنى الاجتثاث من الأرض والاستيطان الأجنبي، فإنهم يتماهون مع العنف الفلسطيني، لا الإسرائيلي، ولا يحزن إلا القليل منهم جراء إدانة الصهيونية. فالواقع هو أن الجميع في نصف الكرة الغربي يرون الصهيونية، مخطئين أو على صواب، شكلاً من أشكال العنصرية، وبالتالي فإن غرين لن يجد قدراً ذا شأن من التعاطف لدى أولئك الذين يزعم أنهم متضامنون مع إسرائيل.

ومهما يكن فإن غرين يعترف بأن إسرائيل اقترفت جرائم رهيبة، "أحياناً أسوأ من أي دولة أو حركة قومية أخرى". ثم يقر بأن الأقلية العربية في إسرائيل لا تتمتع بحقوق مدنية (كان يستطيع أن يضيف حقوق إنسانية) وبأن عنف إسرائيل غير مبرر حتى حين نتذكر أوضاع حياة اليهود في أوربا. ومع ذلك يبقى مصراً على وصف إدانة الأمم المتحدة باللاسامية. ما من واحد من الأسباب التي أوردها يفيد، إذن، في دعم هذا الاستنتاج - بل الصحيح هو أن الأدلة التي يسوقها غرين تبرر الإدانة في الحقيقة. مما يدفعه إلى التمسك ببعض القضايا الفلسفية لإقناع القراء الذين باتوا غير مصدقين: "غير أن الخلط بين الأمة والعرق كان أسوأ بكثير: وهو خلط لم يتعرض له، مرةً أخرى، سوى اليهود"[34].

هذه "العودة إلى عام 1933، كما يدعوها غرين، هي من أخطاء تيار الصهيونية الرئيس، لا الأمم المتحدة، كما يقر غرين نفسه حين يقول: "صهاينة كثيرون كانوا عنصريين بيضاً". مؤكد أننا لم نعد نكثر من إيراد كلمة عنصر، لأن عبارة **الانتماء العرقي** حلت محلها إلى حد كبير، ومن شأن الكلام عن الناس بوصفهم **أجناساً** أن يستثير الازدراء المبرر بعض الأحيان. غير أن أكثرية الصهاينة، وخصوصاً الصهاينة الخلاصيون المسيحانيون، تستخدم مقولة الجنس أو العنصر في التعامل فلسفياً مع الفلسطينيين - وإلا فكيف يفسرون المنطلقات الإقصائية التي يستند إليها الاستيطان اليهودي؟ أحياناً تكون تلك المقولة محفورة في عمق خطاب تيار الصهاينة الرئيس كما نرى لدى قيام أناس مثل أبراهام فوكسمان ومايكل ليرنر بالتعبير عن القلق من احتمال تحول اليهود إلى أقلية في وطنهم؛ وفي أحيان أخرى تكون تلك المقولة معلنة على رؤوس الأشهاد كما حين يصر أعضاء غوش إيمونيم على النظر إلى الفلسطينيين بوصفهم مخلوقات دنيا غير مرغوبة.

ثمة نشرات رئيسية أخرى - بما فيها **الواشنطن بوست**، امتدحت تحت عنوان "إزالة النفايات" - القرار 46/86 مع التعبير عن قدرٍ كبير من الشجب للقرار الذي أبطله. أخلاقياً، لست ضد مثل هذه المقاربة، أو ضد إلغاء القرار 3379. غير أنني أجد الأمر إشكالياً لأن الصحافة الأمريكية التعاونية تقوم بإعادة إطلاق الصهيونية من عقالها مرة أخرى حين تصر على المبالغة في شجب القرار 3379. ومع أن من غير الإنصاف، ربما، تسجيل الصهيونية في خانة العنصرية في سجلات كبرى الهيئات الدولية، فإن هذه

الصهيونية (بسائر تجلياتها) تثير، بالتأكيد، جملة من الأسئلة الأخلاقية التي لا يجوز التغافل عنها في فورة من الامتعاض. عملياً، جرى مرةً أخرى إسكات العرب، وخصوصاً الفلسطينيون، ومرت قضية العيوب الأخلاقية الحاسمة للصهيونية دون أي معاينة أو محاسبة ذات شأن.

ندوة دوربان للأمم المتحدة

لم يعد الناس يذكرون شيئاً عن مؤتمر دوربان العالمي الذي عقدته الأمم المتحدة ضد العنصرية، التمييز العنصري، رُهاب الأجانب، وما له علاقة بذلك من تعصب، رغم أن الأمرَ كان في 2001 حدث العام الأكبر والأهم إلى أن جاءت أحداث 11 أيلول/ سبتمبر وإزاحته من بقعة الضوء. صار المؤتمر حدثاً كبيراً بسبب مشروع بيان قدمه الوفد العربي يدين الصهيونية بوصفها عنصرية أثار جدلاً شبيهاً بما حدث في عامي 1975 و1991. غير أن مشروع البيان العربي في دوربان الذي وقعته أكثر من 400 منظمة غير حكومية كان ينبغي أن يُضم إلى الوثائق (وقد ضُم مع بعض التعديلات)، خلافاً للقرار الدولي رقم 3379، دون الضجة التي أثارها والتي دفعت إسرائيل والولايات المتحدة إلى الانسحاب من المؤتمر.

أولاً، تعالوا ننظر إلى المشكلات الكامنة في مشروع البيان. أشار البيان بضع مرات إلى ممارسات صهيونية ضد السامية، بيان مثير للسخرية يجرد اليهود من إنسانيتهم ويبدو سائباً بلا معنى. أشار أيضاً إلى هولوكوست ضد الفلسطينيين، خطأ من حيث هوية الضحية - ربما، أقله، كانت عبارة **الإبادة** أنسب، على الرغم من أن

التطهير العرقي هو التعبير الأدق. بهذين التعديلين كان من شأن البيان أن يمر. هاكم بعض المزاعم:

30. نؤكد أن احتلالاً أجنبياً قائماً على المستوطنات، وقوانينه مستندة إلى التمييز العنصري بهدف التحكم المستمر بالأراضي المحتلة، إضافةً إلى الممارسات التي تتألف من تعزيز الحصار العسكري الشامل، عزل البلدات، المدن والقرى الواقعة تحت الاحتلال عن بعضها، يتناقض كلياً مع أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ويشكل انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي والإنساني وحقوق الإنسان، نوعاً جديداً من الفصل العنصري، جريمة ضد الإنسانية وتهديداً خطيراً للسلم والأمن الدوليين؛

60. نعبر عن قلقنا العميق إزاء ممارسات التمييز العنصري ضد الفلسطينيين وغيرهم من سكان الأراضي العربية المحتلة التي تؤثر في جميع مناحي وجودهم اليومي بما يمنعهم من التمتع بحقوق أساسية، وندعو إلى وقف جميع ممارسات التمييز العنصري التي يتعرض لها الفلسطينيون وغيرهم من سكان المناطق العربية التي تحتلها إسرائيل؛

102. نسلّم بأن الدول التي اعتمدت سياسات وممارسات قائمة على التفوق العنصري أو القومي، مثل الاستعمار وغيره من أشكال التحكم الأجنبي، العبودية، تجارة

الرقيق والتطهير العرقي، يجب عليها أن تضطلع بمسؤولية التعويض على ضحايا مثل هذه السياسات والممارسات.

كل ما ورد في هذه الفقرات، وهو كل ما شكل عملياً أساس الجدل، صحيح تماماً. كثيرون من مؤيدي إسرائيل ينكرون، مثل جُل وَرَثة مشروعات الاستيطان المسلح، أنهم يرفضون الاعتراف بأن الدولة تمارس التمييز الحقوقي ضد الفلسطينيين. لو صدر مشروع البيان هذا عن زنوج جنوب أفريقيا خلال ثمانينيات القرن العشرين لما بادر أحد إلى إثارة مثل هذا السجال، بما في ذلك الولايات المتحدة التي تكره أي شكل من أشكال تمثيل السكان الأصليين وإسرائيل التي يعرف أن قادتها وتجار السلاح فيها كانوا على علاقة وثيقة مع ساسة الفصل العنصري. من غير المستغرب أن البلدين نفسيهما أثارا الجدل الوحيد حول مشروع البيان العربي. كان للولايات المتحدة دافع أبعد للانسحاب من المؤتمر: أرادت أن تستعيد مندوبيها قبل وصول الأمريكيين ذوي الأصول الأفريقية إلى المنصة لمناقشة موضوع التعويض عن الاستعباد.

استناداً إلى رد وسائل الإعلام التعاونية على مشروع البيان كان من شأن المرء أن يعتقد بأن العرب قد نسخوا **بروتوكولات حكماء صهيون** وقدموها إلى الأمم المتحدة. ثمة معلقون مسعورون ذرفوا دموع التماسيح على غطرسة العرب، لاساميتهم، سلوكهم الشاذ، وافتقارهم إليالإحساس بالتوقيت الصحيح. (يتساؤل المرء عن الوقت المناسب والصحيح للتعبير عن القلق المشروع إزاء معاملة

إسرائيل للفلسطينيين إن لم يكن مؤتمراً ضد العنصرية، التمييز، رهاب الأجانب والتعصب - وإذا جاء جوابك: "أبداً" فإنك تكون قد أعطيت جواباً مماثلاً لجواب كل من الولايات المتحدة وإسرائيل). ثمة عبارة "كيف يجرؤون" جماعية بدت متصاعدة من مكاتب تحرير جميع الصحف الأمريكية الرئيسة. مرةً أخرى نرى أن مسؤولية التسويغ الأخلاقي وقعت على كواهل الفلسطينيين لأنهم عبروا عن استيائهم من التعرض للتطهير العرقي، بدلاً من أن تقع على كاهل الدولة المسؤولة عن تطهيرهم العرقي.

بادر ناشر **اليو إس نيوز آند وورلد ريبورت**، مورتيمر بي زوكرمان إلى اتهام العرب بـ "كراهية اليهود المكشوفة"[35]. وقام وزير الخارجية كولن باول بنعت مشروع البيان العربي بأنه "مقيت"[36]. أما مستشار مفاوض أوسلو إسحاق رابين السابق جويل سنغر فقد شكا قائلاً: ""لقد رأيت الآن انتعاشاً لموقف من جانب البلدان العربية يشير إلى إسرائيل بوصفها "كياناً صهيونياً" بدلاً من دولة إسرائيل"[37]. لم ترد عبارة "الكيان الصهيوني" في أي فقرة من فقرات مشروع البيان. كررت نشرة **القرن المسيحي** الفرضية اللامنطقية القائمة على الزعم بأن "مؤتمر العنصرية كان المنبر الخطأ ورأت أن القرار المتعلق بالصهيونية "القائمة على التفوق العرقي" لم يكن اللغة المناسبة لمقاربة النزاع الشرق أوسطي. فسلوك إسرائيل مع الفلسطينيين لا يتحدد لا بالصهيونية ولا بالعنصرية. إنه صادر، بالأحرى، عن خوف إسرائيل من أن أمنها الخاص مهدد من جانب شعب فلسطيني عدو"[38]. وفقاً لتقاليد عريقة نشأت خلال المذابح الجماعية للهنود (الحمر) في العالم الجديد، عمليات الاتجار

بالرقيق عبر الأطلسي، استعمار أفريقيا، واستيطان الجزائر، ومن ثم استكملها تدي روزفلت، الملك ليوبولد، وسسيل رودس، يجري قلب ضحية التطهير العرقي إلى عدو متربص يتهدد رخاء مرتكب جريمة التطهير العرقي ورفاهيته. ربما قام مايكل ليرنر، في **النيويورك تايمز**، بإنتاج أكثر التحليلات إثارة لمشاعر الإحباط في هذه الفترة. كتب يقول:

> *من الواضح أن اتهام إسرائيل مثير للسخرية. فكل من يزور إسرائيل يفاجأ على الفور بأنها أحد أكثر المجتمعات تعددية عرقية في العالم. من المؤكد أنها دولة لأولئك الذين اعتنقوا الديانة اليهودية. إلا أن ذلك يشمل يهوداً زنوجاً من الحبشة، يهوداً من الهند والصين ممن يتصفون بسائر السمات العنصرية لهذه المجتمعات، يهوداً فروا من الاضطهاد في البلدان العربية ولا يمكن تمييزهم عنصرياً عن العرب المسلمين. إن الحقيقة هي أنك تستطيع، مهما كانت خلفيتك العنصرية، أن تهتدي إلى اليهودية فتصبح مقبولاً متمتعاً بكامل الحقوق في إسرائيل*[39].

يهلل ليرنر لفضائل انفتاح إسرائيل القائم على التعددية الثقافية مع الانحراف في النقطة التي كان ينبغي لها أن تشكل محور المقالة: نقطة أن إسرائيل لا تمنح الحقوق المتساوية إلا لليهود. كان يستطيع أيضاً أن يأتي على ذكر حقيقة أن اليهود من غير الإسرائيليين يتمتعون بحقوق أكثر من الفلسطينيين الأصليين،

أو أن سكان الأراضي قبل الاجتياح الأوربي يملكون مفاتيح وسندات طابو للبيوت التي طُردوا منها ولكنهم محرومون قانونياً من حق العودة إليها. أيُّ دولة لا تمنح حقوقاً متكافئة إلا وفقاً لشرط الاهتداء الديني أو الانقلاب الديني المسبق لا تتوفر على أي حق للتباهي. لو كان ليرنر فلسطينياً لأدرك أنه شديد الافتقار إلى الإحساس.

يضاف إلى ذلك أن ليرنر يتحدث عن "مواصفات عنصرية" بلغة انتربولوجيا القرن التاسع عشر. وبالعودة إلى غرين رأينا أن الكلام عن الجنس أو العنصر نوع من المفارقة التاريخية لأن **الانتماء العرقي** بات يشغل مكانه كمقولة. يتركز ليرنر على بنية إسرائيل العنصرية مع إغفال حصريتها العرقية. يشكل الدين، كما يمكن لأي يهودي إسرائيلي، مسيحي عربي، مسلم باكستاني، أو هندوسي هندي أن يشهد، سمة حاسمة من سمات الانتماء العرقي جنباً إلى جنب مع اللغة، الأصل الجغرافي، المزاج، الثقافة والتقاليد الشعائرية. وحين يصر على إهمال الانتماء العرقي مستبدلاً إياه بالجنس أو العنصر، يقوم ليرنر، في الحقيقة باستعادة جملة العقائد العنصرية الجامدة العائدة للمستعمرين الأوروبيين معززاً من جديد الممارسات الإقصائية التي يزعم أنه يزدريها. كذلك يقع ليرنر في خطأ اختزال جميع الفلسطينيين إلى أولئك الذين يعيشون في دولة إسرائيل، كما حين يقول: "يضاف إلى ذلك أن إسرائيل قامت، خلافاً لجنوب أفريقيا في ظل نظام الفصل العنصري، الذي كان يستهدف جميع المولودين في جنس معين، بصرف النظر عن الدين، بمنح أبناء أكبر أقلياتها، عرب إسرائيل حق التصويت والتمثيل في الكنيست الإسرائيلي. فعرب إسرائيل

أفضل حظاً على صعيد إحصاء أصواتهم الانتخابية مقارنةً بالزنوج في بعض أجزاء فلوريدا. لا تتوفر إسرائيل على دور عرض سينمائية أو بلاجات قائمة على التمييز. وأنماط التمييز على صعيد السكن ليست مكرسة قانوناً"[40].

يبقى هذا الكلام بلا معنى بطبيعة الحال. فشواطئ إسرائيل كلها معزولة تماماً لا لشيء إلا لأن فلسطينيي الضفة الغربية المحاصرين ممنوعون من زيارتها. وخلال الفترة التي شهدت نشر مقالة ليرنر، كانت أجزاء معينة من شاطئ قطاع غزة محجوزة للمستوطنين الإسرائيليين وحدهم؛ حتى الآن يبدو قطاع غزة، بعد تحرره المزعوم، أشبه بسجن كبير لا بدولة قومية مستقلة. أما قطاعات البحر الميت الخاضعة لسلطة الاحتلال الإسرائيلي فليست مفتوحة إلا أمام اليهود والسياح. وفلسطينيو المناطق المحتلة لا يستطيعون التصويت أو الترشيح لشغل المناصب في إسرائيل. وحسب ما جاء في **الناشيونال جيوغرافيك** فإن جل الفلسطينيين الذين يعيشون على مداخيل لا تزيد على 1000 دولار في الضفة الغربية و600 دولار في قطاع غزة لا يستطيعون ارتياد دور السينما على النقيض من اليهود الإسرائيليين الذين يتوفرون على معدل دخل يتجاوز الـ 20000 دولار، وهو الأعلى في الشرق الأدنى بما لا يقاس. حتى أولئك الذين يستطيعون لا يذهبون إلى السينما غالباً لأنهم يعيشون في ظل نظام حظر التجول أو ممنوعون من السفر بواسطة الحواجز الإسرائيلية العازلة للبلدات التي تتوفر على دور عرض سينمائية. يبقى ليرنر صامتاً عن جملة هذه الحقائق مكتفياً بسَوْق ملاحظة عامة تفيد بأن "إسرائيل تورطت في نشاطات غير

مقبولة أخلاقياً... وتستحق النقد"[41]. يبقى القراء متسائلين عن مكان ممارسة مثل هذا النقد إذا لم يكن مؤتمراً دولياً مكرساً لمكافحة السلوك غير المقبول أخلاقياً.

في مقالة نشرتها في مجلة ليرنر **تيكون** كانت شيري آر براون تضاهي صاحب المجلة من حيث الأداء المفتقر إلى الإلهام إذ تقول:

بات واضحاً لي في دوربان أن أي شيء أقل من التأييد غير المشروط لإسرائيل ولحق اليهود في امتلاك حق تقرير مصيرنا عبر امتلاك دولة ولو كانت تلك الدولة تَتبَّع سياسات ظالمة، سيكون متواطئاً مع الاضطهاد المعادي لليهود. فالوجود المستمر لإسرائيل كدولة، كوطن قومي لجميع اليهود، كقاعدة لنضال اليهود من اجل البقاء يجب أن يلقى الدعم الفعال من جانب جميع البرامج التحررية. واليهود، مثل جميع الناس الآخرين، لهم الحق في، ولديهم الحاجة إلى، دولة لتأمين حق تقرير مصيرهم ولتوفير أساس لبناء الوحدة. ما من شعب يمكن أن يتحرر تحرراً كاملاً دون وطن.

إن تأييد حق إسرائيل في الوجود لا يستدعي تجاهل، أو الدفاع عن، سياسات خاطئة أو ظالمة تتبعها الحكومة الإسرائيلية، غير أن على نقد مثل هذه السياسات أن يبقى مستنداً إلى تأييد غير مشروط مسبق لحق إسرائيل في الوجود. صحيح أنه لا يجوز

إغفال جملة المظالم التي تعرض لها العرب الفلسطينيون جراء قيام إسرائيل، إلا أن مثل هذه المظالم لا تسوغ بحد ذاتها تدمير إسرائيل. جميع الأوطان الحالية على وجه الأرض تأسست على أساس قدرٍ كبير من الأذى اللاحق بسكانها السابقين[42].

لم يحاول مشروع البيان العربي في دوربان إنكار حق اليهود في حق تقرير المصير على الإطلاق. لم يحاول قط أن يشكك بوجود إسرائيل بوصفها دولة. لم يحاول قط تحدي حق إسرائيل في بناء الوحدة مع أي طرف. ولم يحاول بالمطلق أن يعبر عن أي رغبة في تدمير إسرائيل.

تكشف مقالة براون عن خوف مَرَضي شائع في صفوف الإسرائيليين ومؤيديهم بالاستناد إلى الخوف الأبدي من احتمال تعرض إسرائيل الوشيك للتدمير (بعض قادة أمريكا راحوا بعد 9/11 يعبرون عن مثل هذا الخوف المرضي بالنسبة إلى الولايات المتحدة). بكل بساطة، تقرأ براون في مشروع البيان العربي وتصريحات المندوبين العرب أموراً ليست واردة فيها؛ وبالتالي فإن نقدها ليس إلا من نتاج خيالها معززاً، بالطبع، بأسطورة أن العرب يتأهبون للإجهاز على إسرائيل. وهذا الخوف من أن جميع العرب عازمون على تدمير إسرائيل إشكالي بعدد لا يحصى من الأشكال، مع بقاء أحدها متمثلاً بأنه عنصري مئة بالمئة لأنه يفسح في المجال لهواجس أمنية مزعومة أن توحي بسمات اختزالية للنزاع. يقوم موقف براون على تجريد تطلع فلسطيني مشروع: التحرر من

الاحتلال العسكري، من أي قيمة وعلى تبني أسوأ الافتراضات بالنسبة إلى الفلسطينيين: أنهم عاجزون عن التوافق العقلاني، أنهم عاجزون عن العيش بسلام وفي ظل السلام، أنهم سيبادرون حتماً إلى تفضيل العنف على التعايش. لعل الأهم هو أن موقف براون خاطئ بكل بساطة. إذا كان أي طرف متورطاً بعدم الرغبة في السلم، فإن ذلك الطرف هو إسرائيل التي دأبت على رفض سائر المبادرات السلمية على امتداد السنوات الخمسين الماضية، مفضلة مواصلة نهب الأرض العربية. لابد من تذكير الكُتّاب من أمثال براون وغيرها ممن يرفعون شعار "إنهم موشكون على تدميرنا" القائم على الأوهام بان إسرائيل هي التي دمّرت الشعب الفلسطيني بكل ما في كلمة التدمير من معنى. وبالفعل فإن إسرائيل تستمر في تدمير كل مظهر من مظاهر المجتمع الفلسطيني. وهي تسعى بنشاط للحيلولة دون تأسيس أي دولة فلسطينية إلى مستقبل غير منظور. بعبارة أخرى، من المؤكد أن كل ما تخشاه براون أن يحصل لإسرائيل (وإن كانت فرص الحصول الفعلي قليلة) قد حصل فعلاً للفلسطينيين ومازال يحصل يومياً.

قد يعترض البعض على ما أقوله هنا مسجّلين أن بعض الفلسطينيين يدعون إلى تدمير إسرائيل. صحيح بالمطلق. بعضهم يفعل، تماماً مثل دعوة بعض الإسرائيليين في الكنيست صراحةً إلى ترحيل العرب من الأراضي المقدسة (التي تمتد إلى شمال العراق وفق بعض التقديرات). إن دعوات تدمير إسرائيل هذه لا تعني أن إسرائيل سوف تتعرض للتدمير في أي وقت؛ لعل الاحتمال الأقرب هو تعرض الفلسطينيين إلى الترحيل القسري. في الحقيقة، أقلية

فقط من الفلسطينيين تطلق مثل هذه التصريحات المثيرة للسخرية، غير أن المرء قد يتوهم، جراء التضخيم الذي تمارسه وسائل الإعلام الأمريكية والإسرائيلية، أن الفلسطينيين دائبون على التآمر اللاعقلاني لقتل اليهود الأبرياء. وكما هي العادة فإن مقالة براون تصر على جعل أسوأ العناصر الفلسطينية تمثل المجتمع الفلسطيني؛ يساهم في تبرئة إسرائيل تحديداً من الجرائم التي لا يتجاوز أسوأ عناصر المجتمع الفلسطيني مجرد التخطيط لها. لعل ذلك شبيه بجعل غوش إيمونيم ممثلاً لإسرائيل كلها أو جيري فالول ممثلاً لمجمل الولايات المتحدة (وإن كان تمثيله لوجهات نظر رئيس الجمهورية غير ذي جدوى).

بعد إيراد شرط مسبق لا علاقة له بالمنطق - "لابد" لنقد السياسات والخطط الإسرائيلية "من أن تكون مستندة إلى التأييد القَبْلي غير المشروط لحق إسرائيل في الوجود" - تعلن براون "أننا بحاجة لأن نرى أن حلفاءنا الحقيقيين هم الشعب الفلسطيني"[43]. أرجو ألا يجدني أشقائي الفلسطينيون مفرطاً في الادعاء حين أتكلم بوصفي فلسطينياً وأقول لبراون: شكراً، ولكن بلا شكر. نحن أيضاً لدينا شرط قَبْلي أو مسبق: أولئك الذين يريدون الوقوف في صفنا عليهم أولاً أن يعبروا عن تأييد قَبْلي غير مشروط لحق فلسطين في الوجود.

تلخيصاً: ما بعد الإنكار

جدير بالتكرار أن أحد أكثر جوانب خطاب "الصهيونية بوصفها عنصرية" سوءاً وتعرضاً للإغفال هو عنصرية معاداة

العرب الذي يتمخض عنه ويديمه هذا الخطاب. من المؤكد أن العرب مطالبون بأشياء كثيرة على صعيد صياغة المفردات التي تدقق إدانة صيغ الصهيونية المختلفة بالظلم، غير أن المدافعين عن إسرائيل لن يجدوا آذاناً متعاطفة لدى العرب (أو لدى أكثرية شعوب الأرض) إذا استمروا يرون أي هجوم على الصهيونية أو إسرائيل مؤامرة لاسامية. وطالما بقي التيار الرئيس للصهاينة يعد إسرائيل وصية على المناطق المحتلة، فإن منتقدي الاحتلال سيظلون مضطرين، أقله، للربط بين الصهيونية والممارسات العنصرية. فحصرية المؤسسات الاجتماعية والقضائية الإسرائيلية تتكشف، آخر المطاف، عن نزعة قومية عرقية باتت بالية وعقيماً في القرن الحادي والعشرين. أما تبني ذلك النوع من النزعة القومية العرقية فلا يشي إلا بصيغة من صيغ النزعة الوطنية الضرورية السائدة في الجاليات اليهودية في طول العالم وعرضه، صيغة تجري "فبركتها" عبر وصمة "كره الذات" التي تُلصق باليهود الذين يحيدون عن التيار الرئيس أو عن الإجماع الصهيوني اليميني. ومثل هذه الوصمة ليست مفاجئة؛ فالإيديولوجيات التي يتم اصطناعها والحفاظ عليها بالاستناد إلى أساطير الحصر والإقصاء جاهزة لتفريخ طوفان التعصب الوطني القسري.

لنعد، إذن، إلى السؤال الأصلي: هل الصهيونية عنصرية؟ لا، غير أن الصهيونية كانت على الدوام، وستبقى، مشروعاً لا يقل عنصرية عن أي عقيدة جامدة محفَّزة بشحنة حتموية بيولوجية.